

«وقد ظن بعض الصحابة - رضي الله عنهم - أن إنكار النبي ﷺ لبعض الأمور الدنيوية المبنية على التجارب للتشريع ، كتلقيح النخل ، فامتنعوا عنه ، فأشاص «خرج ثمره شيصاً» ، أي رديئاً ويابساً ، فراجعوه في ذلك ، فأخبرهم أنه قال ما قال عن ظن ورأي لا عن تشريع ، وقال لهم : «أنتم أعلم بأمر دنياكم» والحديث معروف في صحيح مسلم ، وحكمته تنبيه الناس إلى أن مثل هذه الأمور الدنيوية والمعاشية كالزراعة والصناعة لا يتعلق بها لذاتها تشريع خاص ، بل هي متروكة إلى معارف الناس وتجاربيهم .

«وكانوا يراجعونه أيضاً فيما يشبهه عليهم : أهو من رأيه - ﷺ - واجتهاده الدنيوي ، أو بأمر من الله تعالى ، وإلا لم يكن تشريعا ، كسؤاله عن الموضع الذي اختاره لنزول يوم بدر ، قال له الحباب بن المنذر رضي الله عنه : أهذا منزل أنزلك الله ليس لنا متقدم عنه ولا متأخر؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ فلما أجابه بأنه رأي لا وحي ، وأن المعوّل فيه على المصلحة ومكايد الحرب ، أشار بغيره ، فوافقه ﷺ (١) .

«وإذا اشتبه على بعض الصحابة بعض هذه المسائل فغيرهم أولى بأن يعرض لهم الاشتباه في كثير منها ، وكان النبي ﷺ يبيّن لأولئك الحق فيما اشتبهوا فيه ، ومن ذا بين ذلك بعده ؟

«ولو لم يتخذ الناس اجتهاده من بعده ديناً يوجبون اتباعه لكان الأمر ، ولكن اتخاذه ديناً قد كثرت به التكاليف ، ووقع المسلمون به في حرج عظيم في الأزمنة التي ضعف فيها الأتباع ، فتقلت الطباع ، فصاروا يتركون ما ثقل عليهم منها ، وجرّأهم ذلك على ترك المشروع القطعي ، الذي لا حرج ولا عسر فيه . ثم جرّهم ذلك إلى ترك بعضهم للدين كله ، ودعوة غيرهم إلى ذلك ! والجامدون من مقلدة الفقه المتشددين في إلزام الأمة التدينَ باجتهاد الفقهاء لا يشعرون بهذه العاقبة السوءى ، ولا يباليون إذا أشعرهم المصلحون !» .

قال السيد رشيد رحمه الله : « مثال ما شدد به بعضهم من ذلك صبغ الشيب بالسواد ، وهو من الأمور العادية المتعلقة بالزينة المباحة ؛ إذ لا تعبد فيه ولا حقوق لله ولا للناس ، إلا ما قد يعرض فيه وفي مثله كالزني ، من كون فعله أو تركه

(١) يأتي تحريجه في صفحة : ٥٤ .